الولايات المتحدة توقع عقوبات على مشروع «السيل الشمالي 2»

روسيا وأوكرانيا توقعان بروتوكول لتمديد اتفاقية نقل الغاز إلى أوروبا

وقعت موسكو وكييف، بروتوكولا لتمديد اتفاقية نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، ولحل المطالب المتبادلة.

جاء ذلك خلال اجتماع مغلق، جرى بين مسؤولين من شركتي «غازبروم» الروسية، و«نفط وغاز» الأوكرانية، في العاصمة البيلاروسية مينسك.

وذكرت «غازبروم»، في بيان عقب الاجتماع، إنها «وقعت مع الطرف الأوكراني بروتوكولا لتمديد اتفاقية نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، ولحل المطالب المتبادلة». وفي الفترة الماضية، تقدمت الشركة الروسية، لنظيرتها الأوكرانية، بطلب رسمي لتمديد الاتفاقية مدة سنة إضافية، كما ربطت الأولى تمديد أو توقيع اتفاقية جديدة، بتراجع كييف عن «مطالباتها القانونية» ضدها.

وعلق المدير التنفيذي للشركة الأوكرانية، يوري فترينكو، على الطلب الروسي، قائلا «غازبروم مدينة لنفط وغاز بنحو 3 مليارات دولار. إذا أرادت (الشركة الروسية) دفع هذا الدين عن طريق إمدادات الغاز، فنحن مستعدون لتقييم ذلك».

وفي ديسمبر 2017، وفبراير 2018، أصدرت محكمة ستوكهولم للتحكيم، قرارا بشأن النزاعات بين «غازبروم» الروسية و«نفط وغاز» الأوكرانية، بشأن إمدادات الغاز إلى أوكرانيا، مطالبة الشركة الروسية بدفع 2.56 مليار دولار للشركة الأوكرانية، فيما قدمت غازبروم طعنا ضد الحكم. وفي أواخر أكتوبر الماضي، أعلنت الرئاسة الروسية «الكرملين»، أن التوصل إلى اتفاقية جديدة مع أوكرانيا بشأن عبور الغاز من أراضيها إلى أوروبا، ممكن في حالة عدم وجود أي مطالبات قانونية.

وفي وقت سابق ، توصلت موسكو وكييف، خلال المفاوضات الجارية بينهما في ألمانيا، إلى اتفاق مبدئي بشأن نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا. وينتهي عقد نقل الغاز الحالي بين البلدين، والذي استمر منذ ما يقرب من 10 سنوات، في نهاية العام الجاري.

ووقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قانون يفرض عقوبات على الشركات المساهمة في مشروع «السيل الشمالي 2» الهادف لضخ الغاز من روسيا إلى ألمانيا مباشرة. وجاء التوقيع على القانون في وقت سابق أمس السبت، في قاعدة «جوينت بيز أندروز» العسكرية في ولاية ماريلاند.

وحسب قناة الحرة، تستهدف العقوبات الشركات التي تعمل على بناء خط الأنابيب في بحر البلطيق.

وحذر مشرعون أميركيون من أن خط الأنابيب سيوفر المزيد من الأموال للحكومة الروسية ويزيد بشكل واسع نفوذ الرئيس فلاديمير بوتين في أوروبا.

وصادق مجلس الشيوخ الأمريكي في 17 ديسمبر الجاري بغالبية ساحقة على فرض العقوبات، وتم إرسال القانون، إلى ترامب للتوقيع عليه.

وأُدرجت العقوبات في مشروع الموازنة السنوية للبنتاغون التي بلغت قيمتها 738 مليار دولار.

وأغضبت العقوبات موسكو والاتحاد الاوروبي الذي يقول إنه يجب أن يكون قادرا على تقرير سياساته في مجال الطاقة.

قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن بلادها ستعارض العقوبات الأمريكية على الشركات المشاركة في إنشاء مشروع السيل الشمالي 2، لأنها عقوبات عابرة للحدود ونحن ضدها.

يشار إلى أن المشروع هو خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، بطاقة تقدر بـ55 مليار متر مكعب سنويًا.

وفي 2014، كشفت موسكو عن مشروع «السيل الشمالي 2» عقب تصاعد التوتر مع أوكرانيا التي كان جل الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا يمر عبر أراضيها.

وتتخوف دول أوروبية من المشروع لآثاره الاقتصادية والاستراتيجية المتوقعة على دول في وسط وشرقي القارة، والتي تعتمد بشكل شبه كامل على الغاز الروسي.

النفط يهبط لكنه يحقق مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي

تراجعت أسعار النفط لكن كلا خامي القياس حقق مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي وسط انحسار توترات التجارة الأمريكية الصينية، مما عزز ثقة الشركات وتوقعات نمو الاقتصاد العالمي.

وتحدد سعر التسوية في العقود الآجلة لخام برنت عند 66.14 دولار للبرميل، منخفضا 40 سنتا بما يعادل 0.6 بالمئة، لكن بمكاسب أسبوعية حوالي 1.4 بالمئة.

وأغلقت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط على 60.44 دولار للبرميل، بانخفاض 40 سنتا أو 1.21 بالمئة، وبمكاسب نحو 0.6 بالمئة على مدار الأسبوع.

وعزز التقدم في تسوية نزاع التجارة بين أكبر بلدين مستهلكين للنفط في العالم توقعات ارتفاع الطلب على الطاقة في العام القادم.

وقال جون كيلدوف، من أجين كابيتال في نيويورك، "(التركيز) ما زال منصبا على التطورات المتعلقة بوضع التجارة الأمريكية الصينية، ومع قدر كاف من الأخبار الإيجابية طوال الأسبوع."

كانت الصين أعلنت قائمة إعفاءات جمركية على ستة منتجات نفطية وكيماوية من الولايات المتحدة، بعد أيام من قول واشنطن وبكين إن من المقرر توقيع اتفاق تجارة أولي في يناير كانون الثاني.

الحكومة اليابانية توافق على مشروع موازنة قياسية للعام المالي المقبل

تارو آسو

وافقت الحكومة اليابانية ، على مشروع موازنة العام المالي المقبل بقيمة قياسية تبلغ 102.66 تريليون ين (938 مليار دولار)، وسط تزايد الإنفاق على الضمان الاجتماعي مما يزيد المخاوف من أن البلاد ستظل تواجه مشكلة في تحقيق الانضباط المالي.

ويبدأ العام المالي باليابان في أبريل حتى نهاية مارس من العام التالي.

وقدرت اليابان موزانة العام المالي الجاري 2019/2020 بقيمة 101.46 تريليون ين (920 مليار دولار).

وقالت وكالة الأنباء اليابانية ، إن مشروع الموازنة المقرر تقديمه إلى البرلمان الشهر المقبل، يتضمن زيادة النفقات الدفاعية بهدف تعزيز القدرات الدفاعية في مجالات جديدة مثل الفضاء والفضاء الإلكتروني.

وتزيد قيمة الإنفاق في مشروع الموازنة اليابانية للعام المالي المقبل عن 100 تريليون ين للعام الثاني على التوالي لتضخم تكاليف الرعاية الطبية والمعاشات التقاعدية والتكاليف الاجتماعية الأخرى، حيث ستعمل الحكومة على توسيع نطاق التعليم المجاني.

وقال وزير المالية الياباني تارو آسو في مؤتمر صحفي بعد مجلس الوزراء «تهدف الموازنة إلى تحقيق كل من الانتعاش الاقتصادي والانضباط المالي من خلال تحسين الضمان الاجتماعي من خلال زيادة الإيرادات عبر زيادة ضريبة الاستهلاك من 8 بالمئة إلى 10 بالمئة في أكتوبر الماضي».

ويتضمن مشروع الموازنة الذي ستقدمه الحكومة اليابانية إلى البرلمان في الشهر المقبل، 79.31 تريليون ين ياباني (725 مليار دولار) للإنفاق على السياسات، بما في ذلك النفقات الدفاعية المرتفعة ، و 23.35 تريليون ين (213 مليار دولار) في تكاليف خدمة الدين.

وتعتزم اليابان خفض إصدار السندات الجديدة للعام العاشر على التوالي، حيث تخطط لإصدار أدوات ديون بقيمة 32.56 تريليون ين (297 مليار دولار) ، بانخفاض 104.3 مليار ين عن العام المالي السابق.

وتأتي هذه الخطوة لتحسين الوضع المالي لليابان، كونها الأسوأ بين البلدان المتقدمة الرئيسية التي يزيد الدين العام فيها عن ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفق وكالة « كيودو» اليابانية.

«النقد الدولي» يصرف 452 مليون دولار من قرض لباكستان

ديفيد ليبتون

أعلن صندوق النقد الدولي، الموافقة على صرف دفعة بقيمة 452.4 مليون دولار من قرض قيمته 6 مليارات دولار لصالح باكستان.

جاءت الموافقة بعدما أكمل المجلس التنفيذي للصندوق، أول مراجعة للأداء الاقتصادي لباكستان.

وفي 3 يوليو 2019، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على توقيع اتفاق قرض مع باكستان بقيمة 6 مليارات دولار لمدة 39 شهرًا.

وتعد هذه الشريحة الثانية من القرض، ليرتفع إجمالي ما تسلمته باكستان من الصندوق إلى 1.440 مليار دولار.

وسبق أن تلقت باكستان شريحة أولى بقيمة 991.4 مليون دولار في وقت سابق من العام الجاري.

وتعليقا على الخطوة، قال ديفيد ليبتون النائب الأول لمدير عام الصندوق إن «برنامج باكستان يسير على الطريق الصحيح وبدأ يؤتي ثماره. ومع ذلك ، لا تزال المخاطر مرتفعة».

وأضاف في بيان أن «السلطات الباكستانية ملتزمة بالحفاظ على التقدم المحرز في الانضباط المالي لوضع الديون على مسار هبوطي».

ويركز برنامج الصندوق مع باكستان على خفض عجز الموازنة لخفض الدين العام، وتوسيع الإنفاق الاجتماعي، وتبني سعر صرف مرن تحدده السوق لاستعادة القدرة التنافسية وإعادة بناء الاحتياطيات الرسمية.

وسابقا، توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ اقتصاد باكستان إلى 2.4 بالمئة في العام المالي 2019/2020، مقابل 3.3 بالمئة مقدر في العام المالي السابق له.

ويبدأ العام المالي بباكستان، مطلع يوليو حتى نهاية يونيو من العام التالي، وفقا لقانون الموازنة العامة.

وفي مطلع ديسمبر الجاري، غيرت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، نظرتها المستقبلية لباكستان إلى مستقرة من سلبية، وأبقت على التصنيف الائتماني عند (B3)، وتعني درجة مخاطرة.

تفاؤل التجارة يرفع الأسهم الأميركية إلى مستويات جديدة

عاودت الأسهم الأمريكية تسجيل مستويات إغلاق قياسية مرتفعة وحقق المؤشر ستاندرد اند بورز 500 أكبر مكاسبه الأسبوعية بالنسبة المئوية منذ أوائل سبتمبر بعد أن أظهرت البيانات زيادة في إنفاق المستهلكين واستمرار تفاؤل المستثمرين حيال التقدم صوب إنهاء حرب التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

وارتفع المؤشر داو جونز الصناعي 77.59 نقطة بما يعادل 0.27 بالمئة ليصل إلى 28454.55 نقطة، وصعد ستاندرد اند بورز 18.82 نقطة أو 0.49 بالمئة مسجلا 3221.19 نقطة، وزاد المؤشر ناسداك المجمع 37.74 نقطة أو 0.42 بالمئة إلى 8924.96 نقطة.

الاقتصاد البريطاني يسجل معدل نمو 0.4 بالمئة في الربع الثالث

حقق الاقتصاد البريطاني معدل نمو 0.4 بالمئة في الربع الثالث من 2019، مقابل انكماش 0.2 بالمئة في الربع السابق له.

وقال مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني (حكومي)، في بيان، إن الاقتصاد المحلي حقق نموا 0.4 بالمئة بدعم من قطاعي الخدمات والبناء، مما جنبه الركود. وفي وقت سابق، قدر مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني نمو الاقتصاد بنسبة 0.3 بالمئة في الربع الثالث. ويؤكد الإعلان عن نمو الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا خلال الربع الثالث، تفادي الدخول في حالة من الركود الاقتصادي والتي تُعرف من الناحية الفنية على أنه انكماش لمدة ربعين متتالين.

وسجل الاقتصاد البريطاني معدل نمو 0.6 بالمئة في الربع الأول من 2019، وهو نفس المعدل في الربع الثالث من 2018.

المغرب: صعود التضخم السنوي 0.4 بالمئة في نوفمبر

ارتفع معدل التضخم السنوي بالمغرب 0.4 بالمئة في نوفمبر 2019. وقالت المندوبة السامية للتخطيط (الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء) في بيان، حصلت الأناضول على نسخة منه، إن صعود التضخم يرجع لارتفاع أثمان المواد الغذائية ب 0.6 بالمئة واستقرار المواد غير الغذائية.

وعلى أساس شهري، سجل معدل التضخم ارتفاعا بمقدار 0.4 بالمئة خلال الشهر الماضي، مقارنة بالشهر السابق عليه.

ونتج الارتفاع الشهري، عن تزايد أسعار المواد الغذائية 1 بالمئة واستقرار أسعار المواد غير الغذائية.

وفي وقت سابق من العام الجاري، توقع البنك المركزي المغربي تراجع معدل التضخم إلى 0.8 بالمئة في 2019، قبل أن يصعد إلى 1.4 بالمئة في 2020، مقابل 1.9 بالمئة في 2018.

ومؤخرا، قال صندوق النقد الدولي إن أداء الاقتصاد المغربي ما يزال سليما، على الرغم من التقلبات في إنتاج الحبوب وضعف النمو في الشركاء التجاريين والمخاطر الخارجية المرتفعة.

ويتوقع الصندوق أن يسجل اقتصاد المغرب معدل نمو 2.8 بالمئة في 2019، مقابل توقعات الحكومة بنمو نسبته 2.9 بالمئة.

وقدر الصندوق تباطؤ التضخم بالمغرب إلى 0.4 بالمئة في 2019.

البرلمان التركي يقر ميزانية 2020

براءت البيرق

أقر البرلمان التركي ميزانية الحكومة لعام 2020 وتشمل زيادة في الإنفاق الدفاعي وتتوقع عجزا قيمته 138.9 مليار ليرة (23.4 مليار دولار).

وقالت وكالة الأناضول التركية الرسمية للأنباء إن البرلمان أقر ميزانية 2020 بموافقة 329 صوتا مقابل رفض 159. وتتضمن الميزانية أيضا زيادة في الإنفاق على الصحة والتعليم وتتوقع زيادة في الإيرادات. وتشمل الميزانية زيادة في الإنفاق على المشروعات الدفاعية ومتطلبات الجيش.

وفي 2019 توقعت الحكومة أن يكون العجز في نهاية العام 80.6 مليار ليرة. وقال وزير المالية براءت البيرق في يوليو تموز إن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي سيكون أقل من ثلاثة بالمئة على الرغم من تباطؤ الدخل.

ورفعت تركيا في سبتمبر توقعاتها للنمو الاقتصادي لعام 2020 لنسبة طموح بلغت خمسة بالمئة وخفضت توقعاتها لنسبة التضخم إلى 8.5 بالمئة مع اعتزام الحكومة التعافي سريعا من الركود وعدم وضع ضغوط إضافية على الميزانية.

وقال البيرق، وهو صهر الرئيس رجب طيب أردوغان، في عرض تفصيلي للخطة الاقتصادية وقتها إن الميزانية ستستخدم لتمويل ما وصفه بتحول اقتصادي قائم على الإنتاج.

وقال أردوغان في رسالة صوتية على مواقع التواصل الاجتماعي بعد إقرار الميزانية إن الخطوة أساسية لتحقيق الأهداف التي وضعتها حكومته للبلاد في عام 2023.

«أرامكو» و«علي بابا» تنجدان أسواق الأسهم العالمية في 2019

أنقذ إدراجان ضخمان لأرامكو السعودية وعلي بابا عاما اتسم بالتباطؤ بالنسبة لأسواق الأسهم العالمية في 2019 بعد سلسلة من الطروح العامة الأولية التي لم تتم وتراجعات الأسعار.

وبحسب بيانات رفينيتيف، تراجعت حصيلة أسواق الأسهم العالمية 4.7 بالمئة إلى 659 مليار دولار في 2019، وهو الرقم الذي عززه الطرح الأولي القياسي لعملاق النفط المملوك للدولة أرامكو والذي جمع 25.6 مليار دولار والإدراج الثانوي لعملاق التجارة الإلكترونية الصيني علي بابا في هونج كونج وجمع 13.5 مليار دولار.

ساهمت الصفقتان بستة بالمئة من الإجمالي، وشكلت أرامكو وحدها 15 بالمئة من أحجام الطروح العامة الأولية عالميا.

وكانت الخسارة الأكبر خلال العام لشركة وي ورك الأمريكية للمساحات الإدارية بعد أن هوى تقييمها من 47 مليار دولار خلال جولة خاصة لجمع التمويل في يناير كانون الثاني إلى ما بين عشرة مليارات و12 مليار دولار لطرحها الأولي الذي كان مقترحا ثم أُلغي لاحقا.

ومن أبرز الإلغاءات الأخرى ري.أشور — ذراع مجموعة إعادة التأمين سويس ري في بريطانيا — وفريتي الإيطالية لصناعة اليخوت الفارهة.

سلطت عمليات إلغاء الطروح الضوء على تراجع الاقتصاد العالمي والتقلبات السياسية، إذ تأثرت صفقات آسيوية سلبا جراء الاحتجاجات المناهضة للحكومة في هونج كونج.

وقال مصرفيون إنه يبدو أيضا أن السوق تخضع لتغير هيكلي، إذ تجمع شركات عديدة، لا سيما شركات التكنولوجيا، مبالغ أكبر من المال من مستثمري رأس المال المخاطر والاستثمار المباشر.

وجمعت شركات الاستثمار المباشر مبالغ قياسية في السنوات الأخيرة، بينما يزداد نشاط صناديق الثروة السيادية في أسواق الأسهم العالمية. ولشركة الاستثمار اليابانية سوفت بنك وحدها أكثر من 100 مليار دولار في صندوقها رؤية، وتعكف على جمع 100 مليار أخرى لصندوق ثان.